الثلاثاء ٢٥ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ - 12 مايو 2026 م

أخبار النافذة

ذا ناشونال || موقف مصر من إيران كلمة السر في وقف الحوثين للهجمات بالبحر الأحمر هل تشكل المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية خطاً استراتيجيًا؟ الرؤية المصرية تجاه لبنان وسوريا هيومن رايتس ووتش || تقنيات المراقبة الأوروبية تغذي انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم النتاحون يرفع تقدير تكلفة الحرب في إيران إلى 29 مليار دولار.. أرقام غامضة تفتح أسئلة حول إدارة الإنفاق العسكري الأمريكي ملاك أبراج العلمين يلاحقون «سيتي إيدج» بالقضاء.. سنوات من التسويف بعد تحصيل الملايين دون تسليم الوحدات د. عبدالمنعم أبو الفتوح.. 8 سنوات في العزل وجسد ينهار بصمت بعد تصريحات المستشار أمير رمزي.. حقوقيون ومواطنون يفتحون النار على أوضاع الحجز بالأقسامشركات الطيران تهرب من أجواء إسرائيل.. إلغاءات واسعة للرحلات إلى تل أبيب مع تصاعد المواجهة مع إيران

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » تقارير

هيومن رايتس ووتش || تقنيات المراقبة الأوروبية تغذي انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم

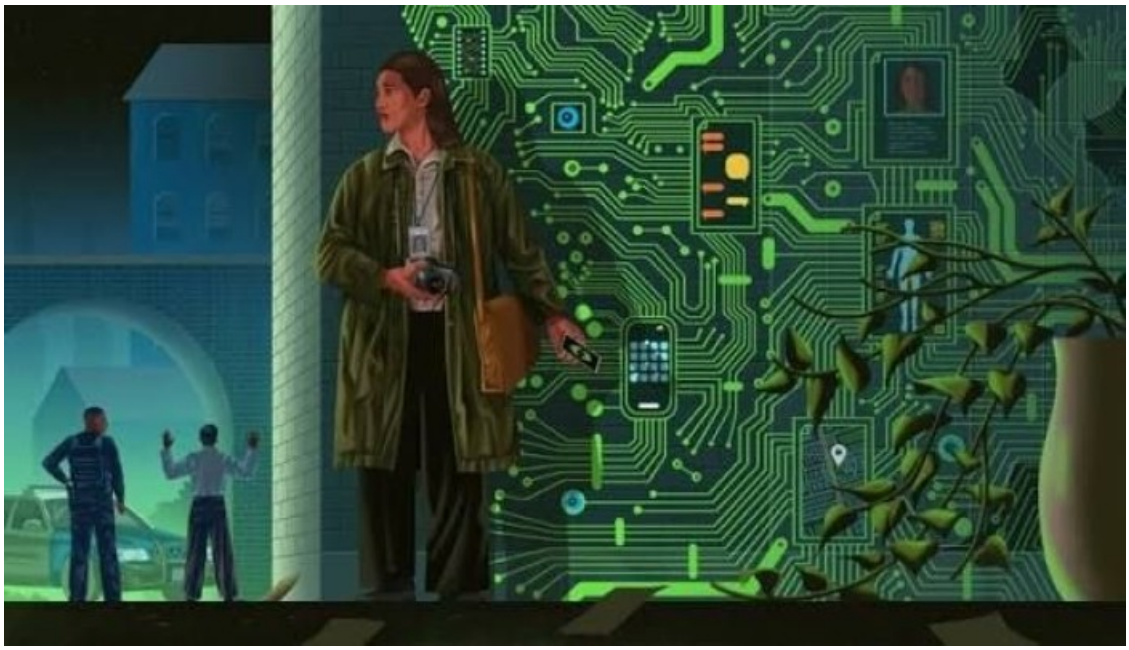

الثلاثاء 12 مايو 2026 11:40 م

يكشف تقرير جديد نشرته هيومن رايتس ووتش عن تصاعد المخاوف من استمرار دول الاتحاد الأوروبي في تصدير تقنيات مراقبة وتجسس متقدمة إلى حكومات متهمة بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، رغم القوانين الأوروبية التي أقرت قبل سنوات للحد من هذه التجارة. ويرى التقرير أن الثغرات القانونية وضعف الرقابة سمحا بوصول برامج التجسس وأنظمة التنصت إلى أنظمة تستهدف الصحفيين والمعارضين والنشطاء السياسيين.

وأوضحت هيومن رايتس ووتش أن الاتحاد الأوروبي أقر عام 2021 لائحة جديدة لتنظيم صادرات التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، أي الأدوات التي يمكن استخدامها مدنياً وعسكرياً، بهدف فرض رقابة أكبر على تصدير برمجيات التجسس وأنظمة الاعتراض الإلكتروني. لكن المنظمة الحقوقية تؤكد أن التطبيق العملي للقواعد الأوروبية بقي ضعيفاً، خصوصاً مع غياب آليات تُلزم الحكومات برفض الصفقات التي تحمل مخاطر حقوقية واضحة.

ثغرات قانونية تحمي صادرات التجسس

أدخل الاتحاد الأوروبي تعديلات على قوانين تصدير التكنولوجيا بعد فضائح عالمية مرتبطة باستخدام برامج تجسس ضد صحفيين ومعارضين. وشملت التعديلات توسيع تعريف تقنيات المراقبة وإلزام الحكومات بالنظر إلى سجل حقوق الإنسان في الدول المستوردة.

لكن تقرير هيومن رايتس ووتش يرى أن هذه الإصلاحات فقدت فعاليتها بسبب تعليمات تنفيذية صدرت لاحقاً وسمحت للدول الأعضاء بإخفاء تفاصيل حساسة عن الصفقات، مثل نوع التكنولوجيا والجهة المستفيدة منها. ونتيجة لذلك، باتت تقارير الشفافية الأوروبية عاجزة عن كشف الحجم الحقيقي لصادرات المراقبة الرقمية.

ويشير التقرير إلى أن معظم دول الاتحاد الأوروبي تستضيف شركات متخصصة في تقنيات الاختراق والتجسس الإلكتروني، ما يجعل أوروبا أحد أبرز مراكز صناعة أدوات المراقبة في العالم. كما أظهر تقرير سابق لفريق تحليل التهديدات في شركة جوجل أن غالبية الشركات المرتبطة ببرمجيات التجسس تنشط داخل أوروبا.

صادرات إلى دول متهمة بالقمع

اعتمدت هيومن رايتس ووتش على طلبات حرية المعلومات التي أرسلتها إلى 27 دولة أوروبية، وكشفت من خلالها عن صفقات أثارت جدلاً واسعاً. وأكدت البيانات أن بلغاريا صدّرت أنظمة اختراق واعتراض اتصالات إلى أذربيجان بين عامي 2020 و2023، رغم اتهام باكو باستخدام تقنيات تجسس ضد ناشطين أرمن ومعارضين محليين.

كما وافقت بولندا عام 2023 على بيع أنظمة اعتراض اتصالات إلى رواندا، في وقت تواجه فيه الحكومة الرواندية اتهامات بملاحقة معارضين داخل البلاد وخارجها عبر أدوات رقمية متقدمة. ورغم ذلك، قالت السلطات البولندية إنها لم ترصد أي مخاطر حقوقية مرتبطة بالصفقة.

وفي السويد، اكتشفت المنظمة الحقوقية ثغرة أخرى تتعلق بشركة "MSAB" المتخصصة في أدوات استخراج البيانات من الهواتف المحمولة وكسر أنظمة التشفير. إذ سمحت القوانين الحالية بخروج بعض منتجات الشركة من نطاق الرقابة بحجة أنها غير مصممة خصيصاً لأعمال التجسس السري.

جدار من السرية والإنكار

واجهت هيومن رايتس ووتش صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات المتعلقة بتراخيص التصدير الأوروبية. فقد رفضت غالبية الدول تقديم الوثائق المطلوبة، مستندة إلى ذرائع مثل الأمن القومي والأسرار التجارية والعلاقات الدولية.

ويؤكد التقرير أن المفوضية الأوروبية نفسها زودت الحكومات بصياغات قانونية تساعدها على رفض طلبات الكشف عن المعلومات، ما قوض وعود الشفافية التي صاحبت الإصلاحات الأوروبية.

وترى المنظمة أن تقنيات المراقبة لا تهدد الخصوصية فقط، بل تسبق غالباً الاعتقالات التعسفية والتعذيب والملاحقات السياسية. لذلك، تطالب بفرض التزامات أكثر صرامة على الشركات الأوروبية لإجراء تقييمات حقيقية لمخاطر استخدام منتجاتها في القمع السياسي.

وفي ختام التقرير، دعت هيومن رايتس ووتش مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى استغلال مراجعة القوانين المقررة منتصف عام 2026 لفرض قواعد أكثر صرامة تشمل نشر تفاصيل الصفقات وأسماء الشركات والجهات المستفيدة، ومنع الحكومات من استخدام مبررات الأمن القومي لإخفاء صادرات قد تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم.

https://www.hrw.org/report/2026/05/12/looking-the-other-way/eu-failure-to-prevent-surveillance-exports-to-rights

اخبار المحافظات

بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبيس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

اخبار المحافظات

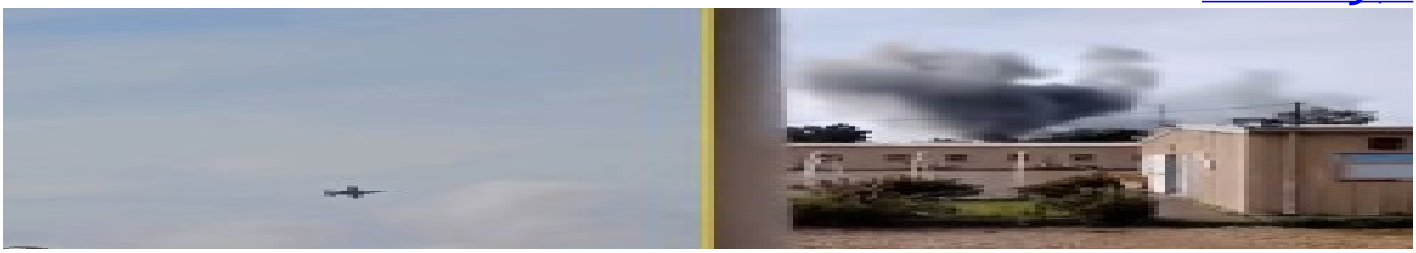

الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلينا وإصابة 13 بالأنبار بغارات أمريكية
الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

مقالات متعلقة

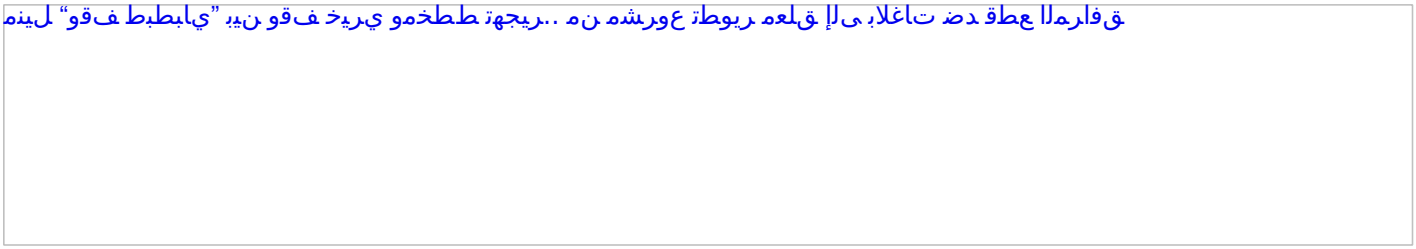

منيل "وقف طبطباي" بين وقف خيري ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق

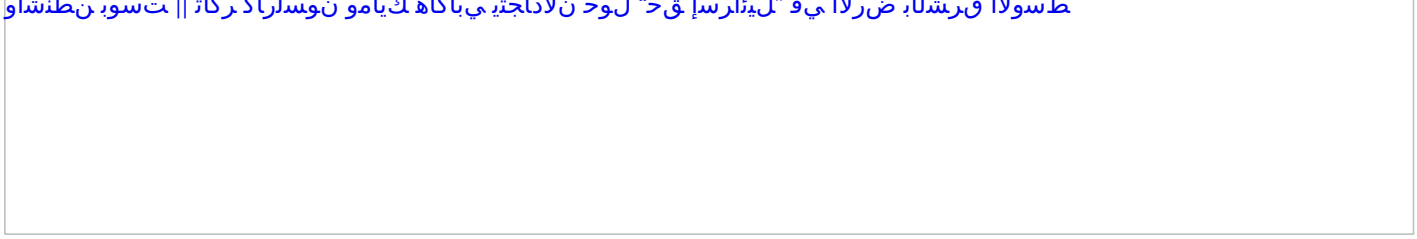

واشنطن بوست || تاكر كارلسون ومايك هاكابي يتجادلان حول "حق إسرائيل" في الأرض بالشرق الأوسط

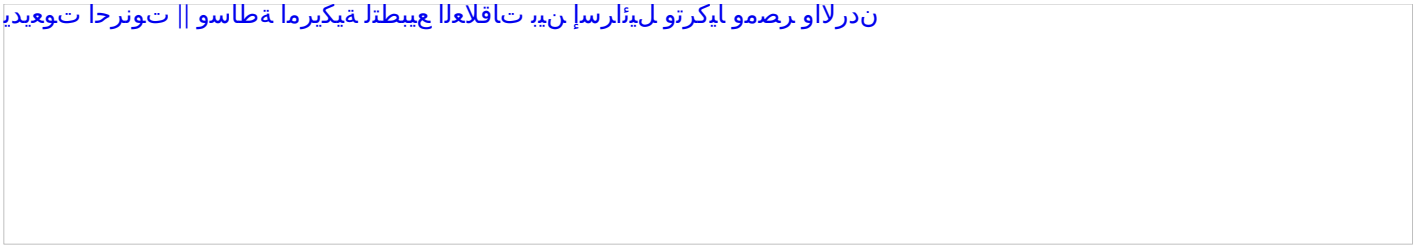

يديعوت أحرنوت || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن

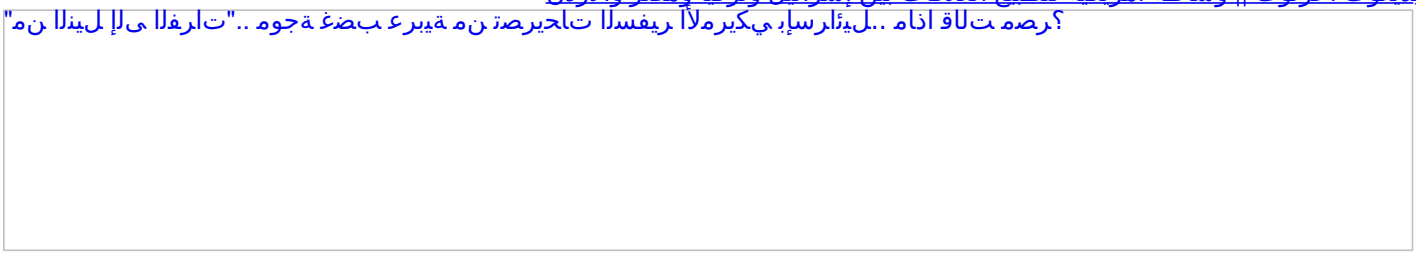

"من النيل إلى الفرات".. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل.. ماذا قالت مصر؟

إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©